العلّة النحوية في المنصوبات في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي بركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)

سجى محمد علي نجم الموسوي
أ.د. مؤيد جاسم الخفاجي
كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

The grammatical illness in the al-Bayan book in the strange expression of the Qur'an to Abu Barakat al-Anbari (did 577H)

Saja Muhammad Ali Najm Al-Moussawi
Prof.Dr. Muayad Jassim Al-Khafaji
College of Islamic Sciences / University of Karbala
Email: sjya00205@gmail.com

ملخص البحث

بذل علماء العربية جهدًا واضحًا في دراسة المسائل اللغوية ، وإيجاد عللها، فكانت العلل النحويّة عربية محضة هي وليدة استقراء العرب للغة، وإنَّ السبب الرئيس وراء نشأة التعليل هو استجابةً لدوافع دينية ملازمة لتأريخ النحو، كانت العلّة مرتبطة بعلوم كالفقه والفلسفة ، وهذا ما وجدناه عند ابن الأنباري في كتابه (البيان) ، فقد بيّن هذه العلل ، ومنها المنصوبات فقد ذكرها بموضوعات متفرقة منها المفعول به ، والحال، والتمييز، فقد أشار إلى أهم العلل فيها وشرحها و وضّحها فكانت كتاباته تتصف بفلسفته العميقة التي تصل بنا في بعض الأحيان إلى التعقيد.

الكلمات المفتاحيَّة: العلّة، التعليل، المنصوبات.

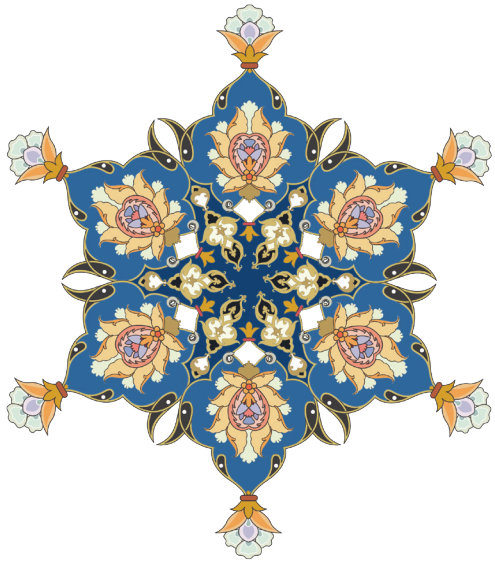

Abstract

Arab scholars played an important role in studying language issues and finding their causes, The grammatical ills were purely Arabic and were the result of the Arabs extrapolating the language, The main reason for the emergence of the explanation is a response to religious motives inherent in the history of grammar, The illness was linked to sciences such as jurisprudence and philosophy, and this is what we found in Ibn al-Anbari in his book Al-Bayan, which showed these ills, including the subjects, which reminded her of varioustopics, including his effect, the situation, and discrimination, he referred to the most important ills in them and explained them and explained them, so his writings were characterized by his deep philosophy, which sometimes brings us to complexity.

Key Words: The illness, Explanation , Erectors.

المُقدّمة:

تُعَدُّ المنصوبات جزءًا مهمًا في الجملة العربية ، وهي الجزء المتمم لفائدة ، أي وجوده متمم لمعنى الجملة، وهو أشمل من أقسام النحو الأخرى ، وأوسعها وذكر ابن الأنباري أنّ المنصوبات هي جزء مكمل للجملة، لكنه أشار إلى مصطلح فضلة للمنصوبات لوقوع الفعل عليها ، أي أنّه يرى أنّ الفعل هو العامل الأساس في الجملة والذي نصب المفعول، وشمل البحث على مُقدّمة ومبحثين: تناولت في المبحث الأول علّة نصب المصدر في موضع الحال، وخصصت المبحث الثاني لدراسة موضوعات نحويّة منها علّة النصب بـ (إنَّ وأخواتها)، يلي ذلك خاتمةً مشتملةً على أبرز النتائج يتبعها قائمةٌ بأهم المصادر والمراجع.

المبحث الأول: علّة نصب المصدر في موضع الحال

جاء في تعريف الحال لأبن الأنباري قائلًا: ((هيئة الفاعل والمفعول، ألا ترى أنك إذا قلت:« جاءني زيدٌ راكبًا » كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وإذا قلت: « ضربته مشدودًا » كان الشد هيئته عند وقوع الضرب له)) [(١)] ، فـ (راكبًا) و (مشدودًا) وصفان ، أو حالان يبينان هيئة الفاعل والمفعول.

وقد كثُرت تعريفات الحال عند علماء النحو القدامى الذين أشاروا إلى أنّ الحال هو: وصف منصوب من الفضلات يدلُّ على الهيئة التي كان عليها صاحبه نحو: (فردًا أذهبُ) فـ (فردًا) حال ؛ لأنه تحقق فيه الشروط المذكورة، ويجب أن يكون نكرة مشتقة ، وصاحبها معرفة [(٢)].

وتعددت الآراء حول مسألة وقوع المصدر في موضع الحال، فذهب سيبويه وجماعة من البصريين ومنهم ابن الأنباري إلى مجيء المصدر حالًا ، أي يؤول بالوصف نحو: قتلته صبرًا، ولقيته فُجاءةً ومفاجأة، وأعطيته المالَ نقدًا، ووردتُ الماءَ التقاطًا، فهذه الأمثلة فيها مصادر وقعت موقع الصفة منصوبة على الحال؛ والسبب في ذلك أنّ هذه المصادر في موضع

(١) أسرار العربية، ابن الأنباري ، ١٩٠.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل ، ٢/ ٢٤٢، وشرح الشذور، ابن هشام ، ١٣٠.

الفاعل إذا كان حالًا [١].

وخالفهم في ذلك الأخفش والمبرد [٢] الذين رأوا أنّ هذه المصادر مفاعيل مطلقة، منصوبة بفعل مقدر وهذه الأفعال هي الحال والعامل فيه محذوف نحو: أتيتُ أركضُ ركضًا، وقتلته يصبرُ صبرًا، وطلع يبغتُ بغتةً، فالحال عندهم الجملة لا المصدر. وتبعهم في ذلك ابن السرّاج [٣]. وقد ردّ هذا الرأي بعض النحويين ومنهم ابن مالك وقال أنه ليس بصحيح وعلل ذلك: ((لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول ؛ لأنّ القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب))[٤].

أمّا الكوفيون فقد أشاروا إلى أنّها مفاعيل مطلقة منصوبة على المصدر ، والناصب لها هو الفعل المذكور؛ لأنه يؤول بفعل من لفظ المصدر فتأويل أتيته ركضًا: ركضتُ ركضًا، وصبرته صبرًا، وبغتَ بغتةً [٥].

وقيل: وهي مصادر على حذف المضاف والتقدير: أتيتهُ ذا ركضٍ، وقتلتهُ ذا صبرٍ، وطلع ذا بغتةٍ ، وكذلك قيل أنّها مصادر على حذف مصادر والتقدير: أتيته إتيان ركضٍ،

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه ، ١/ ٣٧٠، وشرح المفصل، ابن يعيش ، ٢/ ٥٩، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: ١٥٧٠، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهري ، ١/ ٥٨١، وهمع الهوامع، السيوطي ، ٢/ ٢٢٨.

(٢) ينظر: المقتضب، المبرد ، ٣/ ٢٣٤، وشرح الكافية، رضي الدين، تحقيق يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦ ، ٢/ ٣٩، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي ، ١٥٧١، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد السلسيلي، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفصلية، ط ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ ، ٢/ ٥٢٤، وهمع الهوامع، السيوطي ، ٢/ ٢٢٨، وشرح الاشموني، الاشموني ، ٢/ ٢٥٦ ٢٥٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، ابن السّراج ، ١/ ١٦٤.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك ، ٢/ ٣٢٨.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، ١٥٧١، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل ، ٢/ ٢٥٥، همع الهوامع، السيوطي ، ٢/ ٢٢٨، وشرح الاشموني، الاشموني ، ٢، ٢٥٦.

وقتلته قتل صبرٍ، وطلع زيد طلوع بغتةٍ وغيرها [١].

هذه هي أهم الآراء حول هذه المسألة، ويبدوا لي أنّ الرأي الأول هو الأكثر تطبيقًا في النحو العربي من أنّ هذه المصادر تعرب حالًا ، وهي الأكثر استعمالًا عند النحويين في كتبهم وسبب ذلك؛ أن المصدر يمكن أن يقع خبرًا ، أو صفة كما في: قم قائمًا فالأصل: قم قيامًا، فهذا يعني أنّ المصدر يأتي حالًا أيضًا، ويُقال في المصدر الواقع حالًا من أنّه وجِدَ بقصد المبالغة، فعند تأويله بمشتق ، أو أُعربَ مفعولًا مطلقًا فإنّه يخرج عن معنى المبالغة[٢]، ويتضح مما سبق أنّ الرأي الأول هو الذي تبناه ابن الأنباري؛ لكنه لم يتطرق لهذه الآراء واكتفى بما قاله سيبويه وبعض النحويين وأشار بصورة مختصرة لموضوع الحال وأحكامه.

وقد أجاز ابن الأنباري مجيء المصدر حالًا واستشهد بذلك في كتابه بقوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً ﴾ [٣]. فالعلّة في نصب(جَهْرَةً) أنّها جاءت ((مصدر في موضع الحال من المضمر في « قلتم » ، وتقديره : قلتم ذلك مجاهرين)) [٤]. ذهب ابن الأنباري إلى نصب (جهرة) على أنها حال منصوب وهي مصدر من (مجاهرين) وهذا هو رأيه ، ووافقه على ذلك القيسي، والزمخشري، وابن عطية، والعكبري، والقرطبي، وابن حيان الأندلسي [٥]. الذين رأوا النصب على الحال بسبب التقديم والتأخير الذي عمل على تغيير الإعراب في كلمة (جهرة) ، فهي منصوبة على المصدر في الأصل، غير أنّها وضعت موضع الحال ، وأُولت بكلمة (مجاهرين) وهذا الذي استدلوا به.

(١) ينظر: شرح الاشموني، ٢/ ٢٥٧.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، الجزء الأول، ٢٢٦٩.

(٣) سورة البقرة ، الآية ، ٥٥ .

(٤) البيان، ابن الأنباري ، ١/ ٦٣.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي ، ١/ ١٣٤، والكشاف، الزمخشري ، ١/ ٢٧٠، والمحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي ، ١/ ١٤٧، والتبيان، العكبري ، ٥٤، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي ، ٢/ ١١٤، والبحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ١/ ٣٧١.

وقد خالفه في هذه المسألة بعض النحويين منهم الزجاج الذي ذهب إلى أنّ (جهرةً) منصوب على أنّه صفة لمصدر محذوف فأخذت حكمه، والرؤية بصرية في قوله تعالى (حتى نرى الله جهرةً) أي رؤيا واضحة منكشفة ظاهرة للعيان، وهذا يعني أنّهم سألوه رؤية يدركونهابأبصارهم [١]، ويلحظ من ذلك أنّ الفعل (نرى) ينصب مفعول به واحدًا ؛ لأنّ الرؤيا بصرية ويأتي بعده صفة للمفعول، وكذلك نصب جهرة لأنّ المصدر محذوف وهو (رؤية) فوضع موضع المصدر وأخذ إعرابه.

والوجه الأول عند ابن الانباري هو الأوجه ، وذكر ذلك بصريح عبارته، وعلّل ذلك لإقامة المصادر مقام الحال، فقد أُضمر الحال وجعل المصدر دليلًا عليه، وهو شائع في كلام العرب ولا إشكال فيه.

وفي قوله تعالى ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً ﴾ [٢].

ذكر ابن الأنباري علّة مجيء (بُهْتَانًا) في حالة نصب بقوله : ((منصوب على المصدر في موضع الحال من الواو في (أَتَأْخُذُونَهُ)، وتقديره تأخذونه مباهتين)) [٣] ، فقد ذهب ابن الأنباري إلى أنّ (بهتانًا) حال منصوب جاء في موضع المصدر ؛ لأنّه لا يحتاج إلى أن يؤول بمشتق ، ومن قال بالنصب على الحال الزجاج، والنحاس، والزمخشري، وأبو حيان، والحلبي [٤] فهؤلاء العلماء يُقدمون النصب على الحال من النصب على المفعول لأجله؛ أي أنّ (بهتانًا) مصدر منصوب في موضع الحال من الفاعل ، والتقدير: باهتين وآثمين.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ، ٢/ ١٢٦، وتفسير النسفي، أبي البركات النسفي، تحقيق يوسف علي بديوي، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ١/ ٩٠، وتفسير روح البيان، البرسوي، د ت، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، د ط ، ١/ ١٣٩، و فتح القدير، محمد الشوكاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء ، د ط ، ١٩٩٤م ، ١/ ١٩٤.

(٢) سورة النساء ، الآية : ٢٠

(٣) البيان، ابن الأنباري ، ١/ ٢١٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ، ٢/ ٣١، وإعراب القرآن، النحاس ، ١/ ٤٤٤، والكشاف، الزمخشري ٢/ ٤٧، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ، ٣/ ٢١٦، والدر المصون، الحلبي ، ٣/ ٦٣٤.

ويبدو أنّ النصب على الحال هو الأوجه من النصب على المفعول ، والدليل على ذلك ما جاء في قول الخوارزمي (ت٦١٧هـ): ((إنّما جُعلت هذه المصادر أحوالًا ؛ لأنّ المنصوب بعد الجملة الفعلية أليق بالحال من المفعول المطلق ، بدليل أنّ الحال تتعلق بالفعل من حيث هو مركب بالفاعل أو المفعول، أو بهما، بخلاف المفعول المطلق ،فإنّه يتعلق بالفعل من حيث هو مفرد ، ومن حيث هو مركب بأحد الشيئين، فيكون أليق بالحال)) [١] ، أي أنّ وقوع المصادر أحوالًا هو أنسب من وقوعها مفعولًا مطلقًا؛ لأنّ الحال يأتي مع الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، أمّا المفعول المطلق فيأتي مع أحدهما أما الفعل ، أو الفاعل فوروده مع الحال أقوى في الجملة وهو رأي جمهور البصريين أيضًا ، وقد ورد النصب على الحال في مواضع أخرى من الكتاب[٢].

المبحث الثاني: علّة النصب بـ (إنَّ وأخواتها)

وضّح ابن الأنباري علّة عمل الأحرف الناسخة ومشابهتها للأفعال وقد تقدَّم الكلام عليها، و وقف على أوجه الشبه بين الأحرف والفعل؛ فعملت على نصب الاسم ولا خلاف لاتفاق النحويين عليه، وإنّما وقع الخلاف على الرفع في الخبر وقد سبق ذكره، فابن الأنباري هنا أعطى سببًا أو علّة أشار فيها إلى تقديم نصب الاسم أولًا على الرفع في الخبر؛ ذكر ذلك لأنّه عند تقديم الرفع على النصب لا نميز بين الأحرف والأفعال، ويعني بالأفعال (كان وأخواتها) وذكر ذلك بقوله : ((فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يُعلم هل هي حروف أو أفعال)) [٣]، إذن فالعلّة من تقديم النصب هي علّة الفرق بين الحرف والفعل ، وكذلك ذكر ابن الأنباري علّة أُخرى من تقديم النصب على الرفع بقوله: ((وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع))[٤]. فالعلّة هنا علة فرعية تبين تقديم المنصوب وهو

(١) التخمير، الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٩٠م، ١/ ٤٣٠.
(٢) ينظر: البيان ، ١/ ٢١٦ــ ٢١٨، ٣٦٢، ٢/ ٣٤٣ــ ٣٦٦.
(٣) اسرار العربية، ابن الأنباري ، ١٤٩.
(٤) المصدر نفسه ، ١٥٠.

الفرع على الأصل وهو المرفوع.

وقال أبو البركات في غير موضع بعلّة (المناسبة) إذ إنّ هذه الأحرف ضعيفة أضعف من الفعل فهي تستحق أضعف أحواله، أي لزوم تقديم المنصوب بوصف أنّ الأصل في الفعل أنْ يقدم المرفوع؛ لذا فأُعطي الأضعفُ الاضعفَ مناسبة[١] ، ويمكن القول بأنّ هذه الأحرف قد شابهت الفعل في اللفظ والمعنى وعلى ذلك يجوز الحمل عليه في الفعل.

هذه أبرز العلل التي ذكرها ابن الأنباري في تقديم المنصوب على المرفوع في الاحرف المشبه ، وأضاف علّة أخرى هي علّة الالتباس بين المنصوب والمرفوع ، والذي أشار به إلى أنّ عدم التصريف لا يدلُّ على أنّها حروف لأنّه يمكن أن نجد أفعالًا لا تتصرف أيضًا مثل (ليس)، و(عسى) ، و(نعم) وغيرها، فتجنبًا للخلط بينهما قدّم المنصوب على المرفوع وجوبًا [٢]، ولعل بعض العلماء ذكروا هذه العلل ولكن بإيجاز، إلاّ أنّ ابن الأنباري فصّل القول فيها وعرض لآراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة.

وقد استشهد أبو البركات لهذه المسألة من القرآن بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ الله ﴾ [٣]، في هذه الآية المباركة وضّح أنّ (لما) في هذه المواضع في محل نصب كما قال: (("لما" في هذه المواضع نصب ، لأنّه اسم " إنَّ "، واللام جاءت للتوكيد)) [٤]. جاءت (ما) منصوبة ؛ لأنّها دخلت عليها حرف مشبه بالفعل وهي (إنَّ)، واللام للتوكيد وهذا على قول ابن الأنباري ، و وافقه بذلك النحاس ، والقيسي ، والعكبري [٥]؛ أي أنّ (ما) جاءت بمعنى الذي منصوبة واللام للتوكيد.

(١) ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري ، ١٥١، واللباب، العكبري ، ١/ ٢٠٩.
(٢) ينظر: اسرار العربية، ابن الأنباري ، ١٤٩.
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٧٤ .
(٤) البيان، ابن الأنباري ، ١/ ٧٥.
(٥) ينظر: إعراب القرآن، النحاس ، ١/ ٢٣٨، ومشكل إعراب القرآن، القيسي ، ٩٩، والتبيان، العكبري ، ٦٥.

وقد خالف هذا الرأي الزمخشري ، ورأى أنّ اللام الداخلة على (ما) هي فارقة لمجيئها مع(إن) المخففة من الثقيلة [١].

أمّا أبو حيان الأندلسي فذهب إلى أنّ (إن) مخففة ، واللام لام الابتداء لأنّها دخلت على الاسم المتأخر ، أي (إن) هنا عاملة فنصبت الاسم وهو (ما) ورفعت الخبر ، وهو (الجار والمجرور) ، أو تكون مهملة وتعرب اللام بعدها بحسب موقعها من الإعراب [٢].

والذي يؤكد قول ابن الأنباري من أنّ (إنّ) حرف نصب ما أشار إليه المبرد في موضع (إنّ) المكسورة المخففة من الثقيلة بقوله: ((وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلّا أن تدخلها توكيدًا ؛ كما تقول : إنّ زيدًا لمنطلق)) [٣]؛ أي أنها ناصبة مشبهة بالفعل وليست زائدة ؛ لأنها لو كانت كذلك لأجاز دخول (ما) معها فتمنع عملها وتردّها إلى الابتداء.

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنّها حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهو موافق لرأي ابن الانباري [٤].

وختام هذه العلل علّة ذكرها نحويون ، ومنهم ابن مالك إذ إنّ هذه الحروف الناسخة لم تتضح معانيها إلّا في الخبر ، فصارت بمرتبة العمدة من الأفعال؛ لذلك أعطيت اعراب الفاعل وهو الرفع، أمّا الأسماء فمنزلتها منزلة الفضلات أي يكون إعرابها إعراب المفعول نصبًا.

(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري ، ١/ ٢٨٧.
(٢) ينظر: البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ١/ ٤٢٩ ٤٣٠.
(٣) ينظر: المقتضب، المبرد ، ٢/ ٣٦٠.
(٤) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري ، ١/ ٣٦.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث لا بُد من ذكر أهم النتائج التي توصلتُ إليها:

١ـ إنَّ لكل حكم نحوي لا بُد له من علّة تُفسره ، وتوضحه وتقوي معناه، فأصبحت العلّة ملازمة للحكم النحوي، وهي الموجبة له.

٢ـ اعتنى العلماء بالعلل وأكثروا منها فهي ليست ثابتة محددة، فبعض الأحكام لها أكثر من علّة واحدة، فبعضها صحيحة وبعضها تتفاوت في صحتها .

٣ـ تعددت العلل النحوية في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، فأكثرها قياسية وجدلية وتقل عنده العلل التعليمية، وقد ذكر أنواع أخرى منها علّة الفرق وعلّة الاستثقال وغيرها.

٤ـ يُعَد كتاب البيان واحدًا من أهم الكتب المعتمدة في الدرس النحوي؛ لِمّا يحمله من نضوج فكري تمثل بشخصية مؤلفه التي انمازت بالفلسفة العميقة المفسرة للأحكام النحويّة.

٥ـ إنَّ أغلب تعليلات ابن الأنباري مشابهة لِما جاء به البصريون وموافقة لآرائهم، مما يدل على أنّه بصري النزعة.

٦ـ استدل أبو البركات في تعليلاته بالقراءات القرآنية ، والشواهد النحويّة لتقوية الحكم النحوي الي أشار له.

٧ـ لم يُصرّح ابن الأنباري بلفظة العلّة كثيرًا، وإنّما الفاظًا تدل على ذلك نحو: لأنَّ، اللام التي للتعليل وغيرها، ويُصّرح بلفظة العلّة في المسائل التي تُشكِل على الدرس النحوي.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، تحقيق د. طه حسين بك، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيا الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط .

٤. أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د ط ، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

٥. الأصول، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٦. إعراب القرآن، النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٧. أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، مصر ، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٨. البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق محمود رأفت الجمال، ذوي القربى، قم، ط ١، ١٤٣٤هـ . شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٩. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٠. التخمير، الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٩٠م: ج ١/ ٤٣٠.

١١. تفسير البحر المحيط ، لابي حيان الاندلسي، تحقيق الشيخ: عادل احمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

١٢. تفسير الطبري، الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٣. تفسير النسفي، أبي البركات النسفي، تحقيق يوسف علي بديوي، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب ، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٤. تفسير روح البيان، البرسوي، د ت، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، د ط. العلمي بدار الوفاء، د ط ، ١٩٩٤م.

١٥. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، الجزء الأول: ٢٢٦٩.

١٦. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د ط، ١٣٣١هـ ١٩١٣م.

١٧. شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ط ٢، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

١٨. شرح التصريح على التوضيح، عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٩. شرح الشذور، ابن هشام، تح: أبو فضل عاشور، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٠. شرح الكافية، رضي الدين، تحقيق يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.

٢١. شرح اللمع، الباقولي الاصبهاني، تحقيق د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٢٢. شرح المفصل، ابن يعيش، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٢٣. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر القاهرة، ط ٥، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٢٤. الصحاح، الجوهري، تحقيق د. محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، د ط ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م: ٢٣٣.

٢٥. فتح القدير، محمد الشوكاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، د ط ، ١٩٩٤م.

٢٦. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٧. الكشاف، الزمخشري، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، و د. فتحي أحمد مجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٨. اللباب، العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق سورية، ط ١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٢٩. مجمع البيان، الطبرسي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٣٠. المحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١ ،١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣١. مُشكل إعراب القرآن، لأبي محمد القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٢. معاني القرآن واعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٣. مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٤. المقتضب، المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د ط، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٣٥. همع الهوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.